تعليق موجز حول:

الأمن والتنمية الاقتصادية

الركائز الأساسية

أ.د/ عبد الهادى النجار(*)

أحب فى البداية أن أؤكد على :

-أن أى ظاهرة اجتماعية لها وجه اقتصادى ووجه اجتماعى ووجه سياسى، ومن ثم فإن أى دراسة تقتصر على وجه دون آخر تكون منقوصة.

وعلى هذا الأساس، فإن الأمن الاقتصادى هو أمن اجتماعى وأمن سياسى فى نفس الوقت.

وهذا أمر طبيعى، لأن المشكلة الاقتصادية وما يتفرع عنها لاتوجد إلا فى مجتمع، ومن ثم فهى مشكلة اجتماعية كذلك.

ولأن أى نظام سياسى يقوم على التخفيف من حدة هذه المشكلة، فإن الاختيار السياسى يفرض نفسه فى هذا الخصوص.

-فى ظل الاتجاه إلى الخصخصة يثور سؤال: هل الأمن الاقتصادى والاجتماعى يمكن أن تقوم به شركات خاصة؟

-فى ظل الاقتصاد الحر وما كان يطلق عليه الدولة الحارثة، كان مجال تدخل الدولة محدوداً بحدود: الأمن الخارجى أى الجيش،والأمن الداخلى أى الشرطة والقضاء، والمشروعات ذات النفع العام.

(*) أستاذ الاقتصاد - كلية الحقوق- جامعة المنصورة

وقد ظل هذا الوضع قائماً سواء فى ظل الدولة المتدخلة أو فيما بعد ذلك رغم أن التطورات الحديثة تشير إلى ظهور أمور منها:

* الأمن الخاص
* التحكيم بدلاً من اللجوء إلى القضاء
* بطاقات الائتمان، ونقود الودائع ..تقوم بخلقها البنوك، وسلطان الدولة عليها محدود للغاية.

ومع ذلك، فإننى أؤكد- رغم هذه التطورات الحديثة- أن دور الدولة كان ولا يزال أساسياً وبخاصة فى الاقتصاد المتخلف، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لموضوع الأمن الاقتصادى والاجتماعى.

والآن ما هى ركائز تحقيق الأمن الاقتصادى والاجتماعى؟

يمكن أن نشير إلى بعض هذه الركائز فيما يلى:

١- الربط بين العمل والجزاء:

ولنا فى قصة ذى القرنين النموذج الأمثل فمع القوة التى توافرت له كما جاء فى قوله تعالى: ﴿وآتيناه من كل شيء سبباً﴾(٢) كانت القوة عنده فى خدمة العدل، ﴿قال أما من ظلم فسوف نعذبه ثم يرد إلى ربه فيعذبه عذاباً نكرا، وأما من آمن وعمل صالحاً فله جزاء الحسنى وسنقول له من أمرنا يسرا﴾ (٣)

إن ذا القرنين يربط بين العمل والجزاء، بين السبب والنتيجة على أساس من المنهج القرآنى الخالد الذى نقرأه فى أكثرمن موضع فى كتاب

---

(٢) سورة الكهف الآية : ٨٤.

(٣) سورة الكهف الآية: ٨٨.

الله مثل قوله تعالى: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى، وأن سعيه سوف يرى، ثم يجزاه الجزاء الأوفى﴾(٤)

ومثل قوله جل شأنه: ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره﴾(٥)

ومن ناحية أخرى، فقد عرض المستضعفون على القائد ذى القرنين أن يجمعوا له مالاً ليتولى مسئولية بناء السد بقولهم: ﴿فهل نجعل لك خرجاً على أن تجعل بيننا وبينهم سداً﴾(٦) ولكن القائد طلب مشاركتهم فى العمل دون أن يقتصر دورهم على تقديم المال فقط. وعلى طريق العمل الجاد طلب القائد منهم البحث عن الحديد فى أرضهم ثم البحث عن النحاس ليصب الحديد المصهور على النحاس المذاب ليصبح السد قطعة واحدة، كما أصبح الشعب بإرادته سبيكة واحدة من خلال العمل الجاد.

والمستفاد من ذلك أن الإنتاج هو الذى يسمح بتشغيل العمالة وزيادة فرص التصدير وتطوير الاقتصاد، ومن ثم فإن الاتجاه الريعى، والمتمثل فى "الخرج" يولد فائدة محدودة وبخاصة فى الأجل الطويل.

٢- عدالة توزيع الدخول والثروات:

إذا تركزت الثروات تركزت الدخول على أساس أن الدخول تتولد من الثروات ..

لكن السؤال الذى يثور هو: متى يكون الدخل عادلاً؟

---

(٤) سورة النجم الآية: ٣٩-٤١.

(٥) سورة الزلزلة الآية: ٧-٨.

(٦) سورة الكهف الآية: ٩٤.

قد يعنى توزيع الدخل توزيعاً عادلاً الاعتماد على الفروق الطبيعية للأفراد من حيث القدرات المختلفة، وقد يعنى حصول كل فرد على دخل اعتماداً على حاجاته، وقد يعنى تساوى دخول جميع الأفراد.

وأياً كان المعيار الذى يتخذ فى ذلك، فإن هدف تحقيق العدالة فى التوزيع بصرف النظر عن مفهومه المحدد هو هدف تشترك فيه كل الأنظمة الاقتصادية، وإن كان معيار الحكم على تلك الأنظمة يرتكز على موقع هذا الهدف من أهداف النظام الاقتصادى، وعلى ما إذا كانت عدالة توزيع الدخل تتحقق بقدر أكبر، وعلى ما إذا كانت أدوات تحقيق هذه العدالة تمثل جزءاً من النظام أم أنها مفروضة عليه.

وهنا يمكن القول: إن هدف تحقيق أكبر قدر من العدالة فى توزيع الدخل والثروة هو هدف أولى للنظام الاقتصادى الإسلامى.

ولهذا فإن مفهوم التنمية الاقتصادية فى الإسلام ينسحب منذ البداية إلى التوزيع العادل لثمار التنمية بحيث ينال كل فرد جزاء عمله، وتلعب الزكاة، وهى من أدوات النظام الإسلامى، دورها فى تضييق الفجوة بين الفقر والغنى فضلاً عن دورها كحافز على الاستثمار.

إن أساس الثروة والغنى إنما يكمن أساساً فى العمل، ومن هنا فإن التفاوت فى فقدان الثروة والغنى يعتبر حافزاً للعمل.

والمقصود بالتفاوت هنا هو التفاوت المنضبط الذى يحقق التكامل والتعاون بين الناس دون إخلال بالتوازن الاقتصادى والاجتماعى بينهم

ولهذا يتعين عدم استئثار القلة بخيرات المجتمع، وفى هذا يقول تعالى: ﴿كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾(٧)

إن تحقيق العدالة فى توزيع الدخول والثروات يعتبر ركيزة أساسية لعملية الإنتاج وإطراد نموها.

لقد أكدت بعض الدراسات أن الفقر وسوء توزيع الدخول والثروات يؤدى إلى البطالة ثم الجريمة، كما يؤدى عدم توفر الأمن الاقتصادى وسوء التغذية ونقص الكساء والرعاية الاجتماعية الضرورية إلى تكوين اتجاهات خطيرة تنحو إلى معارضة المجتمع والتمرد عليه، ومثل ذلك يؤدى إلى ارتفاع نفقات المعيشة بالقياس إلى مرتبات الموظفين وأجور العاملين نتيجة للتضخم، الأمر الذى يدفع هؤلاء الأفراد إلى تنفيذ مسئولياتهم الوظيفية بانتشار الرشوة وهو ما يعنى الانحراف بالوظيفة العامة.

٣- الركيزة الثالثة التنمية البشرية:

يكتسب عنصر العمل أهمية كبرى فى الإسلام، ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله﴾(٨) ومن ثم يأتى من الضرورى تنمية قدرات الإنسان ليصبح عنصراً فعالاً، وتتم تنمية العنصر البشرى من خلال الإنفاق على : الصحة، والتربية والتعليم، والتدريب، واكتساب المهارات.

---

(٧) سورة الحشر الآية: ٧.

(٨) سورة الجمعة الآية: ١٠.

إن عملية التنمية البشرية تستهدف تلبية غالبية الاحتياجات الأساسية للإنسان، الأمر الذى تخف معه حدة الفقر، وتتوفر فرصة العمل المناسبة.

ولقد تكلم بعض علماء المسلمين عن أهمية التنمية البشرية إنطلاقاً من القاعدة الشرعية التى تقرر "ما لايتم الواجب إلا به فهو واجب" حيث يجب أن يتوفر فى بلاد المسلمين أصول الحرف التى يحتاجها المسلمون، فإذا كانت مصلحة المسلمين واستقلالهم لا يتحقق إلا بإيجاد القائمين على هذه الأصول، وهو أمر واجب، فإن تهيئة العناصر البشرية المسلمة القادرة على التعامل مع هذه الأصول يصبح أمراً واجباً كذلك، وهو ما أكده الإمام الشاطبى رحمه الله.

إن ثمة علاقة وطيدة بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، ذلك أن نقص العناصر البشرية المدربة والواعية لدورها يفوق فى أهميته أى عجز آخر فى الشروط اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية فضلاً عن أنه يساعد على استيعاب مزيد من العمالة، فإنه يساعد على تحقيق عملية التنمية البشرية بشكل أفضل.

إن أى أسلوب تنموى لا بد وأن يؤسس على بعض القيم التى تجعل من العنصر البشرى عنصراً أكثر إدراكاً وتحملاً للمسئوليات الملقاة على عاتقه.

وفى هذا فإن المدخل الإسلامى القيمى للتنمية ، يعتبر من أهم هذه المداخل، حيث يعمل على توحيد الطاقات والجهود البشرية عن طريق

التمسك بالعقيدة الإسلامية الصحيحة، وكذلك تكوين الدوافع الرشيدة، والرغبة فى العمل والإنجاز، والتطلع إلى اكتساب المزيد من العلم والمعرفة واغتنام الوقت

٤- خطأ مقولة حتمية الالتجاء إلى الموارد الأجنبية:

- الفائض
- تعبئة الفائض
- تمويل التنمية أساساً بالفائض من الموارد المحلية

٥- ماذا عن الأمن القومى العربى؟

- تشدد إسرائيل فى مواقفها من القضية الفلسطينية
- مشكلة المياه وهل تتجه نحو أزمة حقيقية حولها؟
- رؤية الأمير خالد بن سلطان للاستراتيجية العربية لتحقيق الأمن العربى وهى:

*التخلى عن دوامة الخلاف العربى - العربى

* مواجهة التحدى الاقتصادى الدولى والإقليمى بمزيد من التعاون الاقتصادى العربى.

* أتجاه العالم إلى التكتلات الاقتصادية ومن ثم اشتدت الحاجة لأن نعيد فتح ملف التعاون الاقتصادى العربى وهو مرحلة تسبق التكتلات الاقتصادية العربية لينظروا إلى تشكيل تكتل اقتصادى عربى.

٦- التوترات الحالية:

- بين العراق ودول الخليج
- الأزمات المكبوتة بين مصر والسودان
- " " بين سوريا والعراق
- " " بين الجزائر وجيرانها

دروس للمستقبل:

الدرس الأول:

فى ظل عولمة الاقتصاد، فإنه لامكان لاقتصاد غير تنافسى، فالدول -وخاصة الصغيرة منها- ليس أمامها اختيار كبير للنظام الاقتصادى وإنما عليها توفير الكفاءة والرشادة، والانضباط المالى والنقدى ومنع الاحتكار وتوفير البيانات والمكاشفة والرقابة على الأسواق وسلامة المواصفات ... ولا يتحقق ذلك إلا بتثبيت دولة القانون.

الدرس الثانى:

هو أن التعاون العربى فى أمور الاقتصاد ليس مجرد اتفاقيات تعقد دون نتائج عملية وإلا ساعد ذلك على إيجاد أزمة ثقة فى فكرة التعاون الاقتصادى.

ولعل انعدام الإرادة السياسية كان بمثابة الصخرة التى تحطمت عليها محاولات التقارب والتعاون الاقتصادى.